

واقع السياحة في الوطن العربي مع التركيز على الأردن

الدكتور حربي محمد موسى عريقات الدكتور سعدون مهدي الساقى
عميد كلية العلوم الادارية والمالية استاذ مشارك – كلية العلوم الادارية والمالية

جامعة الاسراء

2004

المقدمة :

تعدُّ مسألة خلق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة في مجتمعاتنا ترفع نسب الاكتفاء الذاتي في مختلف السلع والخدمات من ناحية ، والتخلص من التبعية الاقتصادية ، وحتى الاقتصاد وحيد الجانب من ناحية ثانية ، ضرورة ملحة، خاصة ونحن نستقبل الألفية الثالثة ومن خلالها القرن الحادي والعشرين . نقول هذا ونحن نعلم أن للوطن العربي فائضاً اقتصادياً كبيراً ، والسياحة جزء منه يمكن تحريكها، ليخدم التوجه الصحيح للتطور، حيث أصبحت السياحة أكبر صناعة في الاقتصاد العالمي وازداد اهتمام الدول ، وخاصة النامية منها بالتنمية السياحية وتفعيل دور السياحة في الاقتصاد الوطني لما لها من منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية .

ويترتب على نمو قطاع السياحة العربية وتطورها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الهامة ، مثل خلق فرص العمل الجديدة والمساهمة الفعالة في تحسين مركز ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة الدخل القومي والتأثير على العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرافقة للقطاع السياحي مثل قطاع النقل والمواصلات والاتصالات والصناعة والزراعة والمصارف والإنشاءات وغيرها.

يتميز الوطن العربي بموقع هام في قلب العالم يتوسط ثلاث قارات ويربط بينها بالطرق البرية والبحرية والجوية ، وقد أتاح هذا الموقع مساحات واسعة من الأراضي تحتوي على العديد من الموارد الاقتصادية والسياحية، وجعل منه ملتقى ثقافات الشرق والغرب، وأدى إلى تنوع مناخي قلما يوجد في وحدة سياسية أخرى في العالم مما يساعد على تدفق الحركة السياحية إلى المنطقة العربية صيفاً وشتاءً للتعرف على العديد من الحضارات والمناطق الأثرية والتاريخية والدينية التي تميزها عن مناطق العالم الأخرى . كل ذلك يجعل المنطقة العربية منطقة جاذبة للسياحة العالمية من خلال أنواع السياحة المختلفة ، التاريخية والثقافية والدينية والرياضية والترفيهية والصحية وغيرها.

من هنا تأتي فرضية بحثنا بأن للوطن العربي، بشكل عام، والأردن، بشكل خاص، فائضاً سياحياً كبيراً يتبدد في حالة عدم استغلاله وتوجيهه توجيهاً صحيحاً لخدمة الاقتصاد القومي العربي ومن دون تعاون سياحي عربي بين الدول العربية يساعد على تنمية الطلب السياحي العالمي وتطويره وخاصة ونحن نعيش عالم التكتلات الاقتصادية الكبيرة واندماج الشركات الكبيرة والعولمة في ظل نظام سياسي عالمي يعتمد على القطب الواحد .

وهنا نستطيع القول بأن أهداف البحث تكمن في :

- ١ - التعرف على أهمية السياحة والاستثمار السياحي كقطاع مهم ضمن القطاعات الاقتصادية .
- ٢ - التعرف على بيئة السياحة والاستثمار السياحي في الوطن العربي وفي الأردن بشكل خاص .
- ٣ - الوقوف عند أهم مشاكل السياحة العربية والأردنية ومعوقاتهما .
- ٤ - تقديم التوصيات والمقترحات المناسبة لتعزيز السياحة العربية .

وقد اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات اللازمة من خلال المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ووزارة السياحة الأردنية ومؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية ودائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي في الأردن ، بالإضافة إلى ما نشر من دراسات وبحوث في مجال السياحة العربية، بشكل عام، والسياحة الأردنية، بشكل خاص. ولخدمة أهداف البحث قسّم البحث إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : السياحة العربية

المبحث الثاني : السياحة الأردنية

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

المقدمة :

أصبحت السياحة من الصناعات القائمة في الاقتصاد العالمي وخاصة في الدول النامية، وازداد اهتمام الدول بالتنمية السياحية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني لما تمتلكها من منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية. وفي الوطن العربي تأتي أولويات السياحة من خلال افتقار أكثر الدول العربية للقاعدة الصناعية أو الزراعية المنافسة في ضوء عصر الاندماجات والتكتلات الدولية إضافة إلى العولمة التي جاءت في وقت لم تحقق الدول العربية نتائج تذكر في طريق الوحدة الاقتصادية العربية أو السوق العربية المشتركة أو ما ينتج عن ذلك من تكامل اقتصادي عربي يستطيع الصمود أمام التطور العالمي غير المتكافئ كالعورة أمام العولمة التي أصبحت شراً لا بد منه في ضوء النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الذي يعتمد على القطب الواحد. وعلى هذا الأساس، فإن الاهتمام بالسياحة العربية من أهم الأهداف المشتركة للدول العربية لما لها من أثر واضح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال استقطاب الاستثمار السياحي وتشجيعه للاستفادة من الحركة السياحية الدولية والاقليمية والمحلية. وخاصة أن التجارب في السنوات الأخيرة أثبتت دور الاستثمارات السياحية في هذه الدول في التنمية المستدامة في القطاع السياحي خاصة والقطاع الاقتصادي عامة وبكفي هنا أن نؤكد -على سبيل المثال لا الحصر- دور الصناعة السياحية في تكوين الدخل المحلي الإجمالي أو القومي الإجمالي على مستوى الوطن العربي وفي توزيع الدخل على مناطق التنمية المختلفة والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة والمساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة على مستوى الوطن العربي إضافة إلى دعم ميزان المدفوعات .

والسياحة لم تعد في هذا العصر مجرد انتقال الأفراد من بلد لآخر وإنما تنوعت أنشطتها واختلفت اتجاهاتها ونظمها وقوانينها وأصبحت ظاهرة إنسانية ونشاطاً اجتماعياً يخضع للعديد من المؤثرات والمتغيرات. كما كان للتطوير الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده العالم خلال السنوات الماضية، أثر كبير على زيادة الحركة السياحية الدولية وتطوير القطاع السياحي ونموه في العديد من دول العالم . ومن هنا، فإن نمو السياحة العربية وتطورها يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية المهمة . كما أن امتلاك العرب لكل المقومات السياحية وخاصة في مجال السياحة البيئية العربية يؤدي لتكون المنطقة العربية هي الأولى أمام السائح العربي ، حيث السياحة البيئية العربية هي الرصيد الاستراتيجي للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية مستقبلاً . وهنا نستطيع أن نورد التجربة الأوروبية لإثبات ذلك ، حيث إن ازدهار السياحة الأوروبية يقوم على عامل أساسي هو أن المقصد الرئيسي للسائح الأوروبي هو أوربا ، ليس فقط

بسبب فتح الحدود والعملية الموحدة ولكن لأن أوربا هي المقصد الأقرب ليس جغرافياً فقط، ولكن سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً .

أولاً : أرقام سياحية عالمية :

تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية لعام 2000⁽¹⁾ بأن عدد القادمين قد بلغ 698.8 مليون شخص وشكلت حصة الدول العربية من هذه الحركة نحو 30 مليون شخص فقط من ثم، فإن ذلك يعني بأن نسبة استقطاب الدول العربية من الحركة السياحية العالمية لم تتجاوز 2.9% ، كما أن مجمل المقبوضات السياحية العالمية قد بلغت 475.8 مليار دولار مقابل المقبوضات السياحية العربية التي بلغت 13.2 مليار دولار أي بنسبة 2.8% من مجمل المقبوضات السياحية العالمية. وهذا يعني أن حصة الدول العربية متواضعة جداً سواءً من خلال الحركة السياحية العالمية أو المقبوضات السياحية العالمية، بالرغم من وجود المقومات السياحية العربية الكبيرة مقارنة بالعالم . إضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي تمثل فيه الحركة السياحية البينية العربية نسبة 38% من مجمل الحركة السياحية، فإن هذه النسبة البينية العالمية بلغت أكثر من 82% مما يدل على الضعف الكبير في السياحة البينية العربية أيضاً.

وكما أن الإحصاءات نفسها تشير ضمن نظرة مستقبلية (1995-2020) حول توقعات السياحة العالمية، إلى أن عدد القادمين سيرتفع إلى ضعفين ونصف خلال الفترة المذكورة أعلاه، أي بعدد إجمالي 1.6 مليار شخص (بمعدل زيادة سنوية 4.1%) . ومن المتوقع أن تصل المقبوضات السياحية عام 2020 نحو 2000 مليار دولار ، في حين نلاحظ حصة الدول العربية من حركة القادمين 68.5 مليون شخص (أي بمعدل زيادة سنوية 7.1%) للفترة نفسها. مما يدل على الأهمية المستقبلية لقطاع السياحة عالمياً وعربياً من جهة ، والتحديات التي تواجه السياحة العربية مستقبلاً من جهة ثانية .

ومن خلال الجدول رقم (1)، نلاحظ أن أكثر الدول استقطاباً للسياحة خلال الفترة 1999-2000 كانت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وإيطاليا والصين؛ حيث جاءت فرنسا على رأس القائمة بعدد 73 مليون شخص عام 1999 ارتفع إلى 74.5 مليون شخص عام 2000 بمعدل نسبة تغيير 2%، في حين جاءت الصين في آخر القائمة بعدد 27 مليون شخص عام 1999 ارتفع إلى 31.2 مليون شخص عام 2000 بنسبة تغيير 15.5% ، وإذا كانت فرنسا على رأس القائمة بعدد القادمين خلال الفترة 1999-2000، فإن ترتيب الصين هو الأول من خلال نسبة التغيير .

الجدول رقم (1)

الدول الأكثر استقطاباً للسياحة للفترة (1999-2000)

النسبة إلى العالم عام 2000	نسبة التغيير	أعداد السياح (مليون)		الدولة	الترتيب
		2000	1999		
10.7%	2.1%	74.5	73.0	فرنسا	1
7.5%	8.7%	52.7	48.5	الولايات المتحدة الأمريكية	2
6.9%	3.6%	48.5	46.8	إسبانيا	3
5.9%	12.9%	41.2	36.5	إيطاليا	4
4.5%	15.6%	31.2	27.0	الصين	5
-	7%	248.1	231.8	المجموع	
35.5%	-	698.8	-	العالم	

المصدر : التقرير الإحصائي السنوي، منظمة السياحة العالمية، 2001، مدريد، إسبانيا.

ونلاحظ من الجدول أن فرنسا احتلت نسبة 10.7% من مجموع استقطاب السياحة العالمية عام 2000 وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية بعدها بنسبة 7.5% وصولاً إلى الصين بنسبة 4.5%. وعلى العموم، فإن الدول الخمسة الأكثر استقطاباً في العالم سيطرت على حصة الأسد من مجموع السياحة العالمية بنسبة 35.5% عام 2000.

كما أشارت الإحصائيات نفسها على مستوى الشرق الأوسط بأن المنطقة شهدت أعلى نسبة زيادة في الدخل السياحي بين عامي 1997 و 1998 عالمياً، حيث بلغت النسبة نحو 6.4%. بالإضافة إلى أنه بلغ متوسط إقامة السائح في المنطقة 18 ليلة في إسرائيل و 8 ليال في مصر و 4 ليال في الأردن، وبلغت الموازنة السياحية المخصصة في إسرائيل 38 مليون دولار وفي مصر 60 مليون دينار وفي الأردن 6 ملايين دولار لعام 1998. وهذا ما يدل على العلاقة الطردية بين إقامة السائح (عدد الليالي) والدخل السياحي للدولة.

وهنا نؤكد بأن السياحة لا زالت واحداً من النشاطات الاقتصادية التي ينطبق عليها مبدأ التجارة الحرة، مما يمنح الفرصة للدول النامية بالنهوض باقتصادياتها، ليس من خلال التصدير الذي يحتاج إلى تكاليف متدنية لمنافسة الأسواق العالمية، بل من خلال التنمية السياحية المستدامة⁽²⁾. وهذا ما ينطبق على الدول العربية التي تأتي ضمن مجموعة الدول النامية. وهنا يأتي هدف تحسين ميزان المدفوعات على رأس دوافع الدول النامية للاهتمام بالسياحة، ويمكن أن يعزى هذا الاهتمام لعدة أمور منها الضغط السكاني المتزايد والحاجة للهروب من الروتين اليومي، وتحول المجتمعات السريع للمدنية وما يتبع ذلك من تغيير في أنماط الحياة، وارتفاع

معدلات البطالة والفقر والحاجة للحد منها من خلال الاهتمام المتزايد بالسياحة التي تعدُّ من أكثر القطاعات الاقتصادية تشغيلاً للأيدي العاملة من مختلف المهارات، وغيرها الكثير الكثير (3) .

ثانياً: الحركة السياحية العربية الدولية :

يعدُّ مؤشر عدد القادمين للأغراض السياحية من مختلف الجنسيات لدولة ما من أهم المؤشرات الدالة على التطور والازدهار السياحي من جهة وتحديداً للعلاقات السياحية والاقتصادية مع مختلف دول العالم من جهة ثانية وكما نستطيع هنا أيضاً التعبير عن الحركة السياحية البينية العربية والدولية بشكل مباشر. ونلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ما يلي :

جدول رقم (2)

عدد السياح موزعين حسب التكتلات الجغرافية عام 1997م

السياحة العربية %	الإجمالي		أخرى	أمريكا	أوروبا	أفريقيا عدا العربية	آسيا عدا العربية	الدول العربية	الدول
	%	العدد							
15.8	6.7	1102752	170405	107960	251820	-	-	572567	الأردن
18.3	13.4	2199796	13480	80290	787395	98591	558395	661645	الإمارات
11.6	26.3	4330087	53660	45103	3780682	15268	15544	419830	تونس
0.1	0.1	21110	3446	1344	10953	805	471	4091	الجزائر
11.6	5.4	891470	31248	17738	321273	-	101699	419512	سوريا
2.2	2.3	375753	30405	23053	159676	11688	70632	80299	عمان
3.5	2.0	333379	207281	-	-	-	-	126098	قطر
1.0	0.5	78603	43908	-	-	-	-	34695	الكويت
6.2	2.8	461181	24170	45565	120717	6632	38944	225153	لبنان
-	0.5	88030	350	3030	54964	3500	26186	-	ليبيا
2.6	24.1	3961416	78630	256668	2394414	46413	218208	967083	مصر
2.6	15.4	2540757	179704	140046	2057167	22384	46722	94734	المغرب
0.4	0.5	84451	1194	4676	54560	1279	7253	15489	اليمن
%100	%100	16468785	837881	725473	9993621	206560	1084054	3621196	المجموع
		%100	%5.1	%4.4	%60.7	%1.3	%6.6	%22	

المصدر: المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ، العدد التاسع ، جامعة الدول العربية .

١ - من خلال السياحة العربية العربية، نلاحظ أن الدول التي اجتازت نسبة 10% من مجموع السياحة العربية هي الأردن والإمارات وتونس وسوريا ومصر . وقد كانت حصة الأسد لمصر حيث بلغت النسبة 26.7% وجاءت الإمارات بالمرتبة الثانية بنسبة

18.3%، ثم الأردن بنسبة 15.8%. وهذا يدل على ضعف السياحة البينية العربية للدول العربية الأخرى، حيث لم يبرز غير خمس دول عربية فقط من مجموع 13 دولة عربية في الجدول .

٢ - كما نلاحظ تذبذب أعداد السياح للدول المختلفة والقادمة حسب التكتلات الجغرافية الأخرى ؛ إذ تميزت دولة الإمارات من حيث عدد السياح من آسيا حيث بلغ 558395 سائحاً، وجاءت مصر بالمرتبة الثانية حيث بلغ 218208 سائحين . أما من حيث عدد السياح من أفريقيا فقد تميزت دولة الإمارات، أيضاً، حيث بلغ العدد 98591 سائحاً في حين بلغت حصة مصر 46413 سائحاً . وأما من حيث عدد السياح من أوروبا فقد تميزت تونس بعدد 3,780,682 سائحاً ثم مصر بعدد 2,394,414 سائحاً وبالمرتبة الثالثة، والمغرب بعدد 2057167 سائحاً . وجاءت مصر بالمرتبة الأولى من حيث عدد السياح من أمريكا حيث بلغ العدد 256668 سائحاً، وجاء المغرب بالمرتبة الثانية بعدد 140046 سائحاً، ثم الأردن بعدد 107960 سائحاً . وهذا يدل على أن حصة الأسد من السياحة العالمية لعدد قليل من الدول العربية كان من نصيب الإمارات ومصر وتونس والمغرب والأردن .

٣ - وعلى العموم، نلاحظ من -خلال الجدول- أن نسبة السياحة البينية العربية من مجموع السياحة العالمية بلغت 22%، في حين بلغت السياحة العربية مع أوروبا نسبة 60.7%، وجاءت آسيا بنسبة 6,6%، وأمريكا بنسبة 4.4%، في حين كانت حصة أفريقيا 1.3% فقط ، وفي الحسابات الاقتصادية، تعد نسبة السياحة العربية البينية منخفضة إضافة إلى انخفاض السياحة العربية مع التكتلات الجارة للوطن العربي أي التكتلات التي تعدّ الدول العربية جزءاً منها وهي آسيا وأفريقيا .

ثالثاً : السياحة العربية البينية :

كما لاحظنا من الجدول رقم (2) بأن نسبة السياحة العربية البينية ضمن مجمل السياحة لم تتجاوز 22%. وهذه النسبة ضئيلة جداً ، لأن مقومات السياحة العربية البينية متعددة وتستطيع رفع كفاءة أداء قطاع السياحة العربية وتحسين مستوى الخدمات ، من ثمّ فإن مواجهة التحديات يجب أن تتم من خلال تجميع الطاقات والاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة في ضوء التوقعات المستقبلية وخاصة ونحن نجابه كابوساً كبيراً في العالم العربي، ألا وهو العولمة. فكثير من الاقتصاديين العرب يؤكدون بأن العولمة سلاح فعال أمام العولمة التي هي شر لا بد منه . وهنا يأتي القطاع السياحي في طليعة القطاعات الخدمية التي تستطيع أن تحقق الكثير

الكثير في هذا المجال ، وهنا لا بد من تحرير الخدمات السياحية من قيودها العربية، من خلال تبسيط الإجراءات الحدودية وتسهيل انسياب الحركة السياحية من خلال المنافذ الحدودية العربية وصولاً إلى تسهيل عمليات انسياب الحركة السياحية العربية البينية .

- نلاحظ من الجدول رقم (3) الخاص بالسياحة العربية البينية لعام 1998 ما يلي :
- ١ - اقتضرت العلاقات السياحية العربية - العربية على بعض الدول العربية وليس كلها، كما أن أكثر من 50% من الدول العربية تكاد تفتقر للحركة السياحية البينية العربية. وهنا نلاحظ أن أكثر ثلاثة دول عربية تستقبل السياحة العربية هي الإمارات، حيث استقبلت نحو 805,904 سائحين عرباً ومصريين حيث استقبلت نحو 755269 سائحاً عربياً، ثم تونس حيث كان عدد السياح العرب نحو 440850 سائحاً خلال عام 1998. جاءت سوريا بالمرتبة الرابعة باستقبالها نحو 382925 سائحاً عربياً .
 - ٢ - كانت السعودية أكثر الدول العربية تأثراً وتأثراً بالحركة السياحية العربية بعدد إجمالي 332749 سائحاً ثم الأردن بعدد 255291 سائحاً فالجزائر بعدد 255291 سائحاً وأخيراً لبنان بعدد 206192 سائحاً . ونلاحظ هنا أن العدد غير المبين كان كبيراً في تصنيف بعض الدول العربية الظاهرة في الجدول مثل الإمارات وعمان وتونس. وكان العدد الإجمالي غير المبين في التوزيع نحو 658454 سائحاً وهذا يعد رقماً كبيراً تجاوز نسبة الـ 20% من مجموع حركة السياحة العربية البالغ 2,601,012 سائح كما هو مبين الجدول .

المبحث الثاني : السياحة الأردنية :

المقدمة :

إن الاهتمام بالاستثمارات المختلفة في الدول النامية ضمانة أكيدة لخلق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ترفع نسب الاكتفاء الذاتي لمختلف السلع والخدمات. وهنا تأتي التنمية السياحية وآفاق تطورها في مقدمة المجالات التنموية الأخرى، لما تحمله من احتياطي كبير يمكن تحريكه لخدمة الاقتصاد الوطني ، وخاصة أن مقومات القاعدة السياحية المتنوعة متوافرة في الأردن من خلال السياحة التاريخية والدينية والصحية والمناخية والرياضية وغيرها. ويحتاج الاستثمار في مجال السياحة إلى حجم ضخم من رؤوس الأموال وذلك بسبب ارتفاع تكلفة البنية التحتية وتجهيزاتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن تجميد رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات السياحية لفترات طويلة، بالرغم من كون العائد عليها منخفضاً (في حدود 10-15%) لا يغري المستثمرين الذين يرغبون تحقيق عوائد أكبر على استثماراتهم⁽⁴⁾.

وهنا يأتي دور الحكومات في السياحة بعدة أشكال ومستويات لتلعب دوراً نشطاً في تشجيع النمو السياحي وتعزيز دور المنظمات السياحية الوطنية لإعداد خطط التنمية السياحية ومتابعتها وتنفيذها، كما ترسم الحكومات في الدول النامية التشريعات السياحية اللازمة وتقدم الحوافز والتشجيع المناسب للاستثمار السياحي ، وتقوم بتمويل بعض المشاريع السياحية والاهتمام بالبنية التحتية السياحية مع الأخذ بالاعتبار أنه، في بداية التنمية السياحية، ربما يكون القطاع الحكومي هو الوحيد الذي يقوم بالاستثمار السياحي⁽⁵⁾.

وقد صدرت في الأردن سلسلة من قوانين تشجيع الاستثمار منذ عقد الخمسينيات وكان آخرها قانون رقم (16) لسنة 1995 وتعديلاته لسنة 2000. وبموجب القانون، شكلت مؤسسة تعنى بتشجيع الاستثمار سميت بـ (مؤسسة تشجيع الاستثمار) ، وقد تم الاهتمام بالسياحة على أساس أنها إحدى مجالات القطاع الصناعي، وشملت الامتيازات التي جاءت في قانون تشجيع الاستثمار رقم (16). ولا ننسى أن هناك مصرفاً متخصصاً يهتم بتوفير القروض للقطاع الصناعي، ومنه القطاع السياحي، يسمى بنك الإنماء الصناعي وهو من مؤسسات القطاع المختلط حكومي - خاص .

ولهذا نلاحظ أن الدخل السياحي بين عامي 1997 و 1998 ازداد في الأردن بنسبة أكثر من 6% حسبما أشارت إليه تقارير منظمة السياحة العالمية، حيث بلغت حصة الشرق الأوسط من الحركة السياحية العالمية خلال تلك الفترة 2.4%، كما شهدت الفعاليات السياحية في المنطقة تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية مما ساعد على تشجيع الاستثمارات السياحية

واستقطابها، كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول رقم (4) ، حيث بلغت أعداد القادمين إلى الشرق الأوسط خلال عام 2000 للدول الأربعة المذكورة 9,557,000 شخص ، كانت حصة الأردن منها 13.1% مقابل 53.9% لمصر، و 25.1 لإسرائيل و 7.9% للبنان .

الجدول رقم (4)

أعداد القادمين للشرق الأوسط خلال عام 2000

البلد	القادمون	%
مصر	5150000	53.9
إسرائيل	2400000	25.1
الأردن	1256000	13.1
لبنان	751000	7.9
المجموع	9557000	%100

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، منظمة السياحة العالمية، مدريد، إسبانيا، 2001 .

أولاً : مؤشرات رئيسية في السياحة الأردنية :

من خلال بعض المؤشرات الرئيسية للسياحة الأردنية نستطيع تحديد واقع السياحة الأردنية عبر السنوات الأخيرة وذلك من خلال حجم الاستثمارات والدخل السنوي ومساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي وعدد الفنادق المصنفة، وأخيراً الأيدي العاملة في القطاع السياحي . ونلاحظ من خلال الجدول رقم (5) ما يلي

١ - هناك تطور ملحوظ في حجم الاستثمارات السياحية خلال الفترة 1997-2000 حيث كان هذا الحجم 395 مليون دينار عام 1997 ارتفع إلى نحو الضعف أي 700 مليون دينار عام 2000. في حين نلاحظ تذبذب الدخل السنوي من السياحة؛ حيث كان 548.8 مليون دينار عام 1997 ارتفع إلى 565 مليون دينار عام 1999 ثم انخفض إلى أقل من عام 1997 حيث انخفض إلى 512.4 مليون دينار عام 2000. وأما مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي فهي الأخرى تتذبذب حيث كانت نسبة المساهمة 10.6% عام 1997 انخفضت إلى 8.7% عام 2000. ونلاحظ هنا بأن انخفاض الدخل السياحي ونسبة مساهمته يعود إلى ظروف منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة .

٢ - كما نلاحظ من الجدول تطوراً ملحوظاً على عدد الفنادق المصنفة، حيث ارتفع العدد من 175 فندقاً عام 1997 إلى 278 فندقاً عام 2000. وتفيد هذه الزيادة قياسية في فترة قصيرة نسبياً 1997-2000.

هذا بالإضافة إلى تطور أعداد الفنادق غير المصنفة التي لم تظهر في الجدول حيث تضاعف العدد خلال الفترة نفسها بسبب الفنادق غير المصنفة من جهة، والشقق الفندقية من جهة ثانية . وكما نلاحظ أيضاً ازدياد عدد الأيدي العاملة السياحية من 16438 عاملاً عام 1997 إلى 21515 عاملاً عام 2000. وعلى العموم، فإن التطور الإيجابي بشكل عام، ضمن المؤشرات السياحية الأردنية تعد ضمن الحسابات الاقتصادية الدقيقة حالة جيدة بالرغم من ظروف المنطقة من حيث عدم الاستقرار التي تشهده من خلال التهديدات الإسرائيلية من جهة والتهديدات الأمريكية -البريطانية ضد العراق من جهة ثانية . حيث تشير الدراسات إلى أن الحجوزات التي تم إلغائها فقط في ثلاثة الأشهر الأخيرة من عام 2000 بلغت 375 للحجوزات الجماعية و17424 للحجوزات الفردية⁽⁶⁾ .

الجدول رقم (5)

أهم المؤشرات الاقتصادية للسياحة الأردنية للفترة (1997 - 2000)

2000	1999	1998	1997	البيان
700	500	461	395	حجم الاستثمارات (مليون دينار)
512.4	565	605	548.8	الدخل السنوي (مليون دينار)
%8.7	%9.9	%9.7	%10.6	نسبة الدخل السياحي/الناتج المحلي الإجمالي
278	247	211	175	عدد الفنادق المصنفة
21515	20568	17550	16438	عدد الأيدي العاملة المباشرة

المصدر / التقرير السنوي، هيئة تنشيط السياحة الأردنية 2000 .

ثانياً: الحركة السياحية من خلال عدد القادمين الى الاردن :

يرتبط عدد القادمين إلى الأردن سنوياً بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تكون في مجملها أساساً للقاعدة السياحية المتنوعة المتوفرة في الأردن من خلال السياحة التاريخية والدينية والصحية والعلاجية والمناخية والرياضية والمؤتمرات العلمية والاستثمارية وغيرها. وكل ذلك يساهم في تطوير الحركة السياحية ضمن سلسلة زمنية معينة . وهنا نستطيع أن نعبر عن ذلك من خلال أحدث البيانات عن عدد القادمين إلى الأردن خلال الفترة 1997-2002. وبالرجوع إلى الجدول رقم (6) نلاحظ ما يلي :

١ - ان أكثر القادمين العرب إلى الأردن هم من الدول المجاورة، كمصر وسوريا والسعودية والعراق، حيث نلاحظ أن عدد السوريين القادمين إلى الأردن ازداد من 717 ألف شخص عام 1997 إلى 1401 ألف شخص عام 2002، أي ازداد إلى الضعف تقريباً. ونلاحظ كذلك ان عدد القادمين من السعودية أيضاً ازداد من 477 ألف شخص عام 1997 إلى 966 ألف شخص عام 2002، أي بزيادة بلغت الضعف أيضاً. ويأتي بعد ذلك عدد القادمين من العراق حيث ازداد في الفترة نفسها من 246 ألف شخص إلى 434 ألف شخص عام 2002 . في حين نلاحظ أن عدد المصريين القادمين انخفض من 600 ألف شخص عام 1997 إلى 256 ألف شخص عام 2002 ونلاحظ أن عدد القادمين من الدول العربية الأخرى ازداد من 324 ألف شخص عام 1997 إلى 757 ألف شخص عام 2002 .

٢ - أن الجنسية التركية من أكثر القادمين إلى الأردن ضمن الجنسيات الآسيوية عدا العربية حيث كان العدد 90 ألف شخص عام 1997 وصل إلى 104 آلاف شخص عام 2002 ونلاحظ أيضاً أن بريطانيا تميزت ضمن الجنسيات الأوروبية من حيث عدد القادمين؛ حيث كان العدد 46 ألف شخص انخفض خلال تلك الفترة حتى وصل إلى 34 ألف شخص عام 2002 . وأخيراً نلاحظ من الجدول تميز الجنسية الأمريكية ضمن الجنسيات المتبقية، حيث كان عدد القادمين 85 ألف شخص عام 1997 ارتفع إلى 100 ألف شخص عام 1999 ثم عاد وانخفض ليصل عام 2002 إلى 61 ألف شخص .

٣ - وعلى العموم، نلاحظ أن عدد القادمين إلى الأردن من مختلف الجنسيات ازداد من 3067 ألف شخص عام 1997 إلى أكثر من 4555 ألف شخص عام 2002، أي بزيادة بلغت أكثر من 1.5 مرة . كل ذلك بالرغم من الظروف الإقليمية ، حربي الخليج

الأولى والثانية ، وحرب العرب مع إسرائيل والحرب ضد الإرهاب من وجهة النظر الأمريكية - البريطانية وغير ذلك من الأسباب التي أدت وتؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة العربية، بشكل خاص، والعالم الإسلامي، بشكل عام . وقد تأثرت الأردن باعتبارها دولة شرق أوسطية كثيراً بهذه الظروف التي أدت إلى تذبذب واقع الصناعة السياحية وتطورها فيه بشكل مباشر .

ومع ذلك، فقد حقق قطاع السياحة نسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي عامي 1998 و 1999 ، كما بلغت نسبة مساهمته في الصادرات من الخدمات نحو 37.8% و 41% في عامي 1998 و 1999 على التوالي. وبلغ حجم الاستثمار القائم في قطاع الفنادق نحو 700 مليون دينار ، وازداد عدد الفنادق المصنفة من 129 فندقاً عام 1994 إلى 278 فندقاً عام 2000، أي بزيادة 116%. وازداد عدد الأدلاء السياحيين من 317 إلى 685 في الفترة نفسها بزيادة نسبية قدرها 116%. وأخيراً، ازداد عدد العاملين في مجال السياحة من 11152 عاملاً إلى 21515 عاملاً، أي بنسبة زيادة بلغت 93% خلال الفترة نفسها (7) .

الجدول رقم (6)

القادمون إلى الأردن في الفترة 1997 - 2002

ألف شخص

الجنسية	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مصري	600.4	373.4	270.3	215.0	325.1	256.8
سوري	717.1	946.4	939.2	898.2	1127.2	1401.3
سعودي	477.8	608.6	609.4	471.2	602.7	966.4
عراقي	264.6	327.4	358.1	330.3	417.3	434.1
جنسيات عربية أخرى	324.4	394.4	391.0	328.7	388.3	757.8
تركي	90.8	91.2	78.3	59.4	70.6	104.4
جنسيات أسيوية أخرى	79.5	74.4	104.5	108.0	99.0	124.4
بريطاني	46.8	38.7	39.7	47.3	36.7	34.8
جنسيات أوروبية أخرى	297.1	309.3	372.3	404.0	346.9	376.1
أمريكي	85.8	87.7	100.4	99.4	59.3	61.5
الجنسيات الأخرى	83.5	51.4	52.0	57.4	38.6	38.3
المجموع	3067.8	3302.9	3315.2	3018.9	3511.7	4555.9

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، كانون الأول ، 2002 .

ثالثاً : الحركة السياحية من خلال المواقع السياحية الرئيسية :

تعد الحركة السياحية ضمن المواقع السياحية من أهم المؤشرات التي تعبر عن مدى تنظيم السياحة وتوزيع السياح القادمين على مختلف المواقع السياحية، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (7) ما يلي :

١ - تُعدّ مدينة البتراء من أهم المواقع السياحية جذباً للسياح على مستوى الأردن حيث كان عدد زوار المدينة 380527 سائحاً عام 1997 ارتفع إلى 429644 سائحاً عام 1999 وإلى 481198 سائحاً عام 2000، ثم انخفض إلى 402955 سائحاً عام 2001. وتأتي مدينة جرش بالمرتبة الثانية في استقطاب السياح حيث كان عدد الزوار 246555 سائحاً عام 1997 ارتفع إلى 264000 سائح عام 1999 ثم إلى 299750 سائحاً عام 2000، ثم انخفض إلى 290650 سائحاً عام 2001. وأما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب عجلون، حيث ارتفع عدد السياح من 136241 سائحاً عام 1997 إلى 195350 سائحاً عام 2001. وقد تذبذبت المواقع السياحية الأخرى خلال الفترة 1997-2001 في أعداد السياح وبأقل من المواقع الثلاثة المذكورة . وأما المتاحف، فقد كان عددها متواضعاً من خلال متحف القلعة ومتحف التراث ضمن العاصمة عمان، حيث لم يتجاوز عدد زوار متحف القلعة 55450 سائحاً، ومتحف التراث 40150 سائحاً خلال عام 2001.

٢ - تغيّر المواقع السياحية المختلفة من خلال استقبال السياح بالرغم من المواقع المتواجدة ضمن المنطقة الجغرافية نفسها ، ومثال ذلك وجود المواقع السياحية جرش، عجلون ، أم قيس في الإقليم الشمالي أو وجود المواقع السياحية البتراء، الكرك ، وادي الرم في الإقليم الجنوبي 00 وهكذا. وكل ذلك يدل على عدم التنسيق بين المواقع المختلفة في استقبال السياح حتى وان كانت المواقع قريبة من بعضها بعضاً من جهة، وضعف أداء هذه المواقع وتسويقها من قبل المكاتب والجهات السياحية من جهة ثانية . وهذا يؤثر مباشرة على الدخل السياحي من جهة، وانخفاض معدل الإقامة للسائح في الأردن من جهة ثانية .

الجدول رقم (7)

توزيع عدد السياح على المواقع السياحية الرئيسية في الأردن

للفترة 1997-2001

2001	2000	1999	1998	1997	المواقع السياحية
402955	481198	429644	347109	380527	البتراء
290650	299750	264000	226099	246555	جرش
195350	189476	154574	145013	136241	عجلون
201256	180637	173505	124714	152545	مأدبا
130458	133280	124745	90848	99372	الكرك
155635	160569	137475	137408	172267	أم قيس
135755	102904	78352	71458	63214	وادي رم
55450	53150	48130	39650	50125	متحف القلعة
40150	39550	32455	34415	40720	متحف التراث

المصدر: تقارير هيئة تنشيط السياحة الأردنية ، 2002 .

رابعاً : الحركة السياحية من خلال الليالي المشغولة في الفنادق ومعدل إقامة

السائح في الأردن :

يُعدُّ هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية المحددة للإيرادات السياحية في الأردن، حيث كلما ازداد أشغال الفنادق وارتفاع عدد الليالي التي يقضيها السائح في هذه الفنادق ارتفع الدخل السياحي والعكس صحيح. فقد ذكرنا سابقاً بأن الأردن من أقل دول المنطقة في أشغال الفنادق ومعدل إقامة السائح فيه . وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (8) :-

- ١ - نلاحظ ارتفاع عدد السياح خلال الفترة 1997-2001 بشكل منتظم، حيث ارتفع العدد من 1127028 سائحاً عام 1997 إلى 3511581 سائحاً عام 2001؛ أي بزيادة بلغت أكثر من ثلاثة أضعاف عام 2001 عنه عام 1997. ويُعدُّ هذا الرقم قياسياً ضمن الحسابات الاقتصادية الدقيقة، وخاصة ضمن دول منطقة الشرق الأوسط، لما يتمتع به الأردن من ظروف سياسية واقتصادية وأمنية جيدة في ضوء حروب المنطقة: حرب فلسطين، حرب الخليج الأولى، حرب الخليج الثانية إضافة إلى التهديدات الأمريكية والإسرائيلية الجارية في المنطقة .
- ٢ - بالرغم مما تحقق في مجال أعداد السياح إلى الأردن، إلا أننا نلاحظ من خلال الجدول عدم تجاوب المؤشرات الأخرى مع هذه الزيادة الملحوظة في أعداد السياح، ونقصد هنا

الليالي المشغولة في الفنادق المصنفة وغير المصنفة ومعدل إقامة السائح في الأردن. حيث نلاحظ من خلال عدد الليالي المشغولة في الفنادق المصنفة بأن عدد الليالي المشغولة في الفنادق المصنفة - بالرغم من ارتفاع عدد السياح إلى أكثر من ثلاثة أضعاف - لم تتغير تقريباً خلال الفترة 1997-2001، حيث ارتفع عدد الليالي المشغولة من 2513353 ليلة عام 1997 إلى 2697241 ليلة عام 2001 فقط. ومن جهة ثانية، نلاحظ انخفاض عدد الليالي المشغولة في الفنادق غير المصنفة من 735604 ليلة عام 1997 إلى 630415 ليلة عام 2001، وأما المؤشر الآخر المهم، وهو عدم ارتفاع معدل الإقامة للسائح في الأردن خلال الفترة 1997-2001، فلم يتعد ذلك 4 ليالي في أحسن الأحوال مقابل 18 ليلة في إسرائيل كما ذكرنا سابقاً. وهذا يؤدي، بشكل مباشر، إلى انخفاض الدخل السياحي في الأردن من جهة، وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من جهة ثانية. وإذا علمنا أن الدخل السياحي في الأردن بلغ نحو 600 مليون دينار عام 2001، فإن ارتفاع معدل إقامة السائح ليلة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الدخل السياحي بأكثر من 150 مليون دينار سنوياً.

الجدول رقم (8)

تطور عدد الليالي المشغولة في الفنادق ومعدل الإقامة للسائح في الأردن

للفترة 2001-1997

السنوات	عدد السياح	الليالي المشغولة في الفنادق المصنفة	الليالي المشغولة في الفنادق غير المصنفة	معدل الإقامة (ليلة) للسائح في الأردن
1997	1127028	2513353	735604	3.88
1998	1256428	2445389	734460	4.14
1999	1357822	2934108	796833	4.24
2000	3018644	3202352	629414	4.27
2001	3511581	2697241	630415	3.68

المصدر: تقارير هيئة تشييط السياحة الأردنية، 2002.

خامساً: معوقات السياحة والاستثمار السياحي في الأردن:

تعتمد البيئة السياحية في أية منطقة على عدة مقومات أهمها : البيئة السياسية ، البيئة الاقتصادية، البيئة التشريعية. وفي الأردن، نلاحظ كل ذلك بوضوح أكثر :

١ - من خلال البيئة السياسية؛ فالأوضاع السياسية السائدة في المنطقة من خلال حربي الخليج الأولى والثانية والتهديدات الإسرائيلية إضافة إلى التهديدات الأمريكية بحجة محاربة الإرهاب ولدت نوعاً من عدم الاستقرار على مستوى الإقليم نتج عنها عدم اطمئنان السائح القادم من جهة ، وعدم ثقة المستثمرين في مجال السياحة من جهة ثانية .

٢ - من خلال البيئة الاقتصادية؛ فقد تبنى الأردن فلسفة اقتصاد السوق فقلص دور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، وتبنى برنامجاً طموحاً في الخصخصة بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد . وفي مجال البنى التحتية السياحية، وبالرغم من شحة الموارد وقلة الإمكانيات، فقد استطاع الأردن تشييد بنى تحتية مناسبة لاستقبال الاستثمارات وخاصة السياحية منها .

٣ - أما من خلال البيئة التشريعية، فقد تبنى الأردن مجموعة من قوانين تشجيع الاستثمار آخرها عام 1995 وتعديلاتها عام 2000، حيث أدى ذلك إلى زيادة تنافسية البيئة الاستثمارية من خلال منح الإعفاءات والامتيازات وتبسيط الإجراءات لمساعدة المستثمرين في اختيار الاستثمار المناسب في الأردن. وقد تم تأسيس مؤسسة خاصة تعنى بشؤون الاستثمار في الأردن سميت بمؤسسة تشجيع الاستثمار .

كل هذه الأمور كان لها بصمات واضحة في تحديد معوقات الاستثمار السياحي في الأردن⁽⁸⁾ :

١ - حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة والتي تؤثر سلباً على استقطاب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وخاصة في القطاع السياحي الذي يتسم بالموسمية وشدة الحساسية للأحداث والتغيرات البيئية .

٢ - تركيز الفعاليات والحركة السياحية في مناطق محددة داخل الأردن ، وهذا يؤدي إلى قصر متوسط مدة إقامة السائح وعدم توزيع الأثر السياحي بشكل متوازن على مناطق التنمية المختلفة .

٣ - توجه الحكومة للخصخصة وعدم إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في العديد من المشاريع السياحية الهامة غير المربحة على المدى المنظور، وخاصة خارج المناطق السياحية الرئيسية في المملكة .

- ٤ - عدم وضوح خطط السياحة الأردنية وسياساتها مما أدى إلى عدم وضوح الرؤيا لدى المستثمرين، وعدم تقديم حوافز مشجعة للمستثمرين المحليين للمساهمة في استقطاب رؤوس الأموال الأردنية غير المستغلة .
- ٥ - نقص في الثقافة السياحية لدى المواطن الأردني وضعف السياحة الداخلية بسبب ارتفاع تكاليف السياحة الداخلية مما يؤثر على جدوى العديد من المشاريع السياحية .
- ٦ - عدم تقديم حوافز خاصة للاستثمارات السياحية الصغيرة والتركيز على تقديمها للمشاريع الكبيرة من جهة، وعدم اعتماد طريقة منح العقود التفضيلية في مجال الاستثمارات السياحية المتميزة في الأردن للمستثمرين المعروفين سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الأجنبي .
- ٧ - يضاف إلى ذلك العديد من المعوقات المتعلقة بالمستثمرين مثل إجراءات دخول المستثمرين الخاصة بالتراخيص وأذونات العمل والإقامة ووجود إجراءات جمركية معقدة، وقلة الشفافية وعدم وضوح القوانين المتعلقة بالاستثمار وارتفاع تكلفة التمويل وكلفة المواد الخام وعدم توافر الأيدي العاملة الماهرة في قطاع الاستثمار السياحي 000 وغير ذلك.
- ٨ - قلة كفاءة الأدلاء السياحيين وأدائهم وضعف أداء مكاتب السياحة مما يؤدي إلى الاهتمام بالسياحة الطارئة أكثر من السياحة الجاذبة للأردن، ولعل ارتفاع كلفة السائح في الأردن من أهم مؤشرات هذا الجانب. فكلفة إقامة السائح مدة ثلاثة أيام في مدينة العقبة، على سبيل المثال، أكثر من كلفة إقامة السائح في أية دولة عربية مجاورة أو غير عربية مثل سوريا ، لبنان، مصر، قبرص، تركيا، إضافة الى أجور السفر مما يساهم في تفضيل المواطن الأردني السياحة خارج الأردن على حساب السياحة داخل الأردن. كما ان المردود الاقتصادي لمكاتب السياحة يزداد في نقل السائح الأردني للخارج أكثر من جلب السائح الأجنبي للأردن .

وفي أحدث دراسة حول السياحة في الأردن من خلال برنامج (أمير جوردن) أجريت في شهر آب 2002 حول السياح العرب القادمين إلى الأردن خلال شهر آب 2002، ورّعت استبانة على المراكز الحدودية بهدف معرفة عدد السياح الفعلي المقيمين ، واحتياجاتهم والنشاطات التي يرغبون بها وأسباب اختيارهم، والطرق التي نظّمت بها رحلاتهم، ومدد اقاماتهم،

وانطباعاتهم عن الزيارة . وقد أثبتت الدراسة من خلال الاستبانة الموزعة على نحو 30 ألف سائح عبروا الحدود من مختلف المعابر ما يلي (9) :

- ١ - ضرورة العمل على استقطاب السياح لزيارات متكررة عبر إنشاء مراكز ترفيهية لتستمر زيارتهم كمقصد سياحي وليس منطقة عبور، وضرورة تركيز هيئة تنشيط السياحة في الأردن على استقطاب سياح جدد ، والبحث عن وسائل جذب سياحي من أجل تشجيع الزيارات المتكررة .
- ٢ - حاجة الأردن إلى تأسيس مركز ترفيهي كبير يتميز عن دول الجوار مثل تأسيس (ديزني لاند). ورغم أن هذا يبدو طموحاً بعيداً عن العادات والتقاليد، إلا أنه أصبح من الضروري التفكير الجدي في مثل هذا المشروع ، لجعل الأردن مصدر جذب مميز للسياح .
- ٣ - العمل على تجاوز بعض النقاط الضعيفة من الجانب السياحي مثل العمل على التخفيف من إجراءات العبور للأردن من المناطق الحدودية المختلفة وإجراءات الحصول على التأشيرات وإجراءات الإقامة، فالسائح يعبر عادة من حاجزين للجوازات عكس كثير من الدول التي تعتمد نظام الحاجز الواحد .
- ٤ - يشتهي أكثر السياح من ارتفاع أسعار المرافق السياحية المختلفة والبنى التحتية لها إضافة إلى الاستغلال الذي يتم في بعض المرافق السياحية. وهنا يأتي دور هيئة تنشيط السياحة في ضبط التجاوزات والأسعار ومراقبة مختلف الخدمات السياحية في الأردن ومتابعتها. وهنا لابد من تكوين فرق تفتيش تابعة للهيئة تعمل بكفاءة عالية .
- ٥ - إن كثيراً من السياح وخاصة العرب منهم القادمين من الدول المجاورة يفضلون الفنادق المصنفة 2 و 3 بدلاً من 5 نجوم وذلك بهدف تخفيض كلفة إقامة السائح ، لأن أكثرهم من ذوي الدخل المحدود .
- ٦ - إن نحو 37% من المشمولين بالإجابة عن الاستبانة لم يسمعو بالأردن والحملات التسويقية للسياحة فيه ، حتى إنهم لا يمتلكون معلومات كافية عن السياحة التاريخية والدينية والصحية والترفيهية 000 وغيرها من أنواع السياحة الموجودة في الأردن بسبب ضعف الاعلام السياحي في دولهم عن الأردن .

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات :

المقدمة :

قد لا نأتي بجديد عندما نشخص الوضع الحالي للأقطار العربية من خلال تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية من خلال أقطارها الـ (22) (10) :

- ١ - أقطار منتجة للنفط تتميز بقدرة مالية مقابل اقتصاد وحيد الجانب لا تستطيع مجرد الحلم بتنمية اقتصادية متوازنة لتطوير اقتصادها والاعتماد على الذات لمجابهة أخطار المستقبل .
- ٢ - أقطار عربية بموارد اقتصادية متنوعة تشكو من قلة الموارد المالية التي تحركها تحولت إلى اقتصاد متخلف وغير قادرة على التطور .
- ٣ - أقطار عربية بموارد اقتصادية شبه معدومة تشكو من أنواع التخلف والتبعية الاقتصادية .
- ٤ - أقطار عربية أخرى تنعم ببعض التطور والرخاء الاقتصادي الوهمي المؤقت بفضل القروض والمساعدات الدولية التي تفودها إلى نهاية مجهولة مرتبطة بمدى علاقاتها مع هذه المنظمات الدولية .

هذه التشكيلة المتناقضة للاقتصاد العربي نتجت في غياب التكامل والوحدة الاقتصادية العربية منذ أكثر من نصف قرن في ضوء نظام دولي جديد يتصف بهيمنة القطب الواحد ويتخذ من بعض الأساليب والأدوات سلاحاً للصيد الثمين . ولعل العولمة هي الأسلوب، ومنظمة التجارة الدولية WTO هي الأداة والمؤسسات المالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ... إلى آخره) هي الطعم للإيقاع بالفريسة، بل وأكثر من ذلك، جاءت أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية لكي تضيف الصيغة القانونية للسيطرة على العالم وخاصة النامي منه تحت بند (مكافحة الإرهاب). كل ذلك يأتي في غياب مؤسسات اقتصادية عربية قادرة على مجابهة الأخطار المحيطة بالأقطار العربية؛ فالسياحة العربية هي جزء فعال ضمن هذه المؤسسات الاقتصادية العربية لما تمتلكه من مقومات التنمية المستدامة من خلال منافعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، والتي تعتبر الرصيد الاستراتيجي للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية في المستقبل .

ولعلنا هنا نستطيع تحريك بعض التساؤلات حول الاقتصاد العربي قبل

الاستنتاجات والتوصيات :

- ١ - متى يتم نقل الحلم العربي في التكامل والوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة إلى أرض الواقع منذ إقرارها عام 1964؟

- ٢ - متى يتم تحرير الاقتصاد العربي الليبي وحرية انتقال الأموال والعمالة ورؤوس الأموال بين الأقطار العربية ؟
- ٣ - متى يتم تطبيق العولمة العربية للوقوف أمام العولمة الدولية غير المتكافئة؟ ولا نريد هنا أن نذهب بأحلامنا بعيداً جداً لنطالب باتحاد الدول العربية على غرار اتحاد الدول الأوروبية وبعملة عربية موحدة على غرار اليورو .

أولاً : الاستنتاجات :

من خلال البحث، نستطيع هنا تحريك بعض الاستنتاجات التي تمثل واقع السياحة العربية من جهة، وواقع السياحة الأردنية من جهة ثانية :

- ١ - يترتب على نمو قطاع السياحة العربية وتطوره العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما ان مقومات تطور السياحة العربية بكل أنواعها متوافرة على مستوى كل قطر من الأقطار العربية .
- ٢ - الأرقام السياحية العربية تشير إلى ضعف السياحة العربية البينية على حساب السياحة العربية الدولية حيث بلغت نسبة السياحة العربية البينية 22% مقابل 78% للسياحة العربية الدولية .
- ٣ - حصة السياحة العربية من مجموع السياحة الدولية نسبة متواضعة جداً لا تتناسب مع حجم الدول العربية وموقعها وإمكانياتها ، حيث بلغت نسبة الاستقطاب للسياحة العربية من السياحة العالمية نحو 3% فقط، كما بلغت نسبة المقبوضات للسياحة العربية نحو 2.8% من مجمل مقبوضات السياحة العالمية .
- ٤ - السياحة العربية البينية اقتصرت على نصف الأقطار العربية فقط، ومن خلالها برزت أربعة أو خمس دول عربية فقط وهي حسب الأهمية: الإمارات، مصر، تونس، سوريا، لبنان .
- ٥ - هناك مقومات واضحة لتطور السياحة الأردنية من خلال مختلف أنواع السياحة: التاريخية، الدينية، العلاجية، الصحية، الترفيهية وغيرها. وقد جاء تسلسل الأردن ضمن الحركة السياحية لدول الشرق الأوسط: مصر، لبنان، إسرائيل في التسلسل الثالث بعد مصر وإسرائيل وفقاً لإحصاءات منظمة السياحة العالمية .
- ٦ - السياحة الأردنية تطورت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة حيث ازداد حجم الاستثمارات السياحية إلى 700 مليون دينار عام 2000 وبلغت نسبة الدخل السياحي

- ضمن الناتج المحلي الإجمالي 8.7% ووصل عدد العاملين في السياحة إلى 21515 عاملاً في عام 2000.
- ٧ - ازداد عدد القادمين إلى الأردن من 3067 ألف شخص عام 1997 إلى 4555 ألف شخص عام 2002؛ أي بنسبة زيادة أكثر من 50%، وقد تميزت بعض الدول العربية من حيث عدد القادمين إليها مثل سوريا ومصر والسعودية والعراق. وأما الدول الأخرى فقد تميزت منها تركيا. من الجنسيات الآسيوية، وبريطانيا من الجنسيات الأوروبية، أمريكا من الجنسيات الأخرى المتبقية .
- ٨ - بالرغم من ارتفاع عدد السياح ارتفاعاً ملحوظاً عام 2002، إلا أن عدد الليالي المشغولة في الفنادق المصنفة وغير المصنفة لم يرتفع بمستوى عدد السياح ، إضافة إلى ثبات معدل إقامة السائح في الأردن في حدود 3-4 ليالي فقط ، مما يؤدي إلى انخفاض المردود الاقتصادي للسياحة الأردنية .
- ٩ - سوء تسويق المناطق السياحية في الأردن ضمن الأقاليم المختلفة: الشمالي والوسط والجنوبي، ففي حين، نلاحظ ارتفاع عدد زوار البتراء وجرش بينما نلاحظ انخفاض عدد الزوار في مناطق أخرى على الخط نفسه مثل الكرك وأم قيس ووداي موسى ومأدبا وعجلون.
- ١٠ - لا زالت السياحة الأردنية تعاني معوقات عديدة من خلال عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة وعدم وضوح خطط السياحة الأردنية وسياساتها وقلة الشفافية وانخفاض الثقافة السياحية المحلية 00 وغير ذلك من معوقات عديدة بالرغم من اهتمام الحكومة بتشجيع الاستثمار، بشكل عام، والاستثمار السياحي، بشكل خاص .

ثانياً : التوصيات :

لعلنا نستطيع -بعد استعراضنا لأهم الاستنتاجات عن واقع السياحة العربية والسياحة الأردنية- تحديد بعض التوصيات في هذا المجال:

- ١ - تفعيل دور المجلس الوزاري العربي للسياحة للانتقال من دور الاجتماعات القولية إلى الاجتماعات الفعلية التطبيقية للنهوض بالسياحة العربية من خلال اتخاذ إجراءات عملية على مستوى الوطن العربي لتشجيع الاستثمارات العربية وتوجيه المستثمرين العرب لذلك من خلال العقود التفصيلية من جهة، وتشجيع السياحة العربية البينية من خلال تحرير الاقتصاد العربي البيئي وحرية انتقال الأموال والعمالة والمواطنين بين مختلف الأقطار العربية بدون القيود والشروط المعقدة الموجودة حالياً من جهة ثانية .
- ٢ - الاهتمام بالبنى التحتية للسياحة العربية والقطاعات الاقتصادية المؤثرة على السياحة مثل قطاع النقل والمواصلات والاتصالات والإنشاءات والمصارف 0000 وغير ذلك ولكون الوطن العربي يتوسط ثلاث قارات: آسيا، أوروبا، أفريقيا، لا بد من الاهتمام بالطرق البرية والبحرية والجوية، وتطوير بعض وسائل النقل التقليدية مثل خطوط السكك الحديدية، وإحياء مشروع قطار الشرق السريع لربط الدول العربية ببعضها من جهة، وربط بعض الدول العربية بأوروبا من جهة ثانية .
- ٣ - تحديث التشريعات، وتأمين الاستثمار وضمانه وتأمين وضع المناخ الاستثماري في الأردن وتشجيع العقود التفضيلية في مجال جذب المستثمرين محلياً وعربياً ودولياً ، وهنا لا بد من تشجيع الاستثمار السياحي في مجال بناء مراكز ترفيهية متميزة مثل تأسيس (ديزني لاند) أو (تلفريك) أو حديقة حيوان تليق بالعاصمة عمان على غرار حدائق الحيوان للعواصم المعروفة في العالم .
- ٤ - لا تزال النظرة إلى الأردن امتداداً للمناطق السياحية للدول المجاورة وخاصة إسرائيل من خلال عدم الاهتمام بتسويق السياحة الأردنية في الخارج وخاصة في الدول الأوروبية كسياحة قائمة بذاتها من خلال كثافة المواقع السياحية الموجودة في الأردن وتنوعها . وهذا ما يؤدي إلى انخفاض معدل إقامة السائح في الأردن من جهة، وانخفاض الدخل السياحي من جهة ثانية . وهنا لا بد من الاهتمام بتسويق مختلف المواقع السياحية كوحدة متكاملة أمام السائح الأجنبي، بشكل عام، والسائح العربي، بشكل خاص، لزيادة معدل إقامة السائح في الأردن وتفعيل عدد الزوار لمختلف المناطق السياحية بالمستوى نفسه وعلى امتداد الأقاليم الثلاثة: الشمالي والوسط والجنوبي .
- ٥ - تفعيل دور هيئة تنشيط السياحة في الأردن وفتح مكاتب التمثيل للهيئة في الخارج وخاصة في الدول الأوروبية وأمريكا لتأخذ على عاتقها تسويق السياحة الأردنية في الخارج. أن يكون من مهامها متابعة مختلف الخدمات السياحية في الأردن ومراقبتها مثل الفنادق والمطاعم والمواقع السياحية لوضع خطط مرنة للتعامل مع التكاليف العالية للسياحة الأردنية بهدف تخفيضها وتسويق السياحة المحلية في غير مواسم السياحة

الأجنبية، ومدى كون هذه الأسعار والخدمات منافسة للسياحة المجاورة للأردن سواءً من الدول العربية أو الأجنبية .

٦ - الاهتمام بتوفير البيانات الاستثمارية، بشكل عام، والسياحة، بشكل خاص، على مستوى السياحة العربية والسياحة الأردنية بشكل دوري مستمر وبدقة وموضوعية، خدمة للاستثمار والمستثمرين والباحثين .

المراجع والهوامش :

- ١ - التقرير الإحصائي السنوي ، منظمة السياحة العالمية، مدريد، إسبانيا، 2001.
- 2- Cater,E.A., Tourism in the Least Developed Countries, Annals of Tourism Research No. 14, 1987, P. 202.

- 3- Hall, C.M., Tourism in Pacific Island Microstates: A Case Study of Vanuatu, Tourism Recreation Research, No. 19, 1994, P. 66-118.
- ٤ - حسنين، جليلة حسن، اقتصاديات السياحة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص 109.
- 5- Jenkins, C.L., Tourism in Developing Countries: The Privatization Issue, John Wiley 7 Sons, Chichester 1994, P. 3 .
- ٦ - مؤسسة تشجيع الاستثمار - قسم الاستثمارات السياحية - التقرير السنوي، 2001.
- ٧ - مقابلة ، خالد ، دكتور ، واقع وأفاق الاستثمار السياحي في الأردن ، مجلة اريد للبحوث والدراسات - جامعة أريد الأهلية- اريد، الأردن، العدد الثاني 2002، ص 150.
- ٨ - مقابلة، خالد، دكتور ، مرجع سابق، ص 173.
- ٩ - الساقى، سعدون مهدي، دكتور ، أثر الميزان التجاري العربي على اقتصاديات الدول العربية للفترة 1990-1999، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة اريد الخاصة 14-15/ آيار/2002.